

## ديناميكية العولمة المالية وأثرها على التنمية البشرية في الجزائر

دراسة تحليلية قياسية خلال فترة 2000-2019

The dynamics of financial globalization and its impact on human development in Algeria

Econometrics analytical study during the period 2000-2019

ط/د مسكيني أنس<sup>1</sup>، د/ صلعة سمية<sup>2</sup>، أ.د/ سايح حمزة<sup>3</sup><sup>1</sup> المركز الجامعي نور البشير، البيض، مخبر التنمية المستدامة في المناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، الجزائر، [a.meskini@cu-elbayadh.dz](mailto:a.meskini@cu-elbayadh.dz)<sup>2</sup> المركز الجامعي نور البشير، البيض، مخبر التنمية المستدامة في المناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، الجزائر، [soumia32@yahoo.fr](mailto:soumia32@yahoo.fr)<sup>3</sup> المركز الجامعي نور البشير، البيض، مخبر التنمية المستدامة في المناطق الهضاب العليا والمناطق الصحراوية، الجزائر، [hamzasayah@yahoo.com](mailto:hamzasayah@yahoo.com)

تاريخ النشر: 2023/03/15

تاريخ القبول: 2023/03/14

تاريخ الاستلام: 2022/04/01

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر العولمة المالية على مستوى التنمية البشرية في الجزائر، وهذا خلال فترة ممتدة من 2000-2019، ونظرا لديناميكية العولمة المالية تم استخدام نموذج قياسي والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (Ardl). وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر الفعلي للعولمة المالية له تأثير سلبي على مؤشر التنمية البشرية في المدى الطويل، في حين لا يوجد أي تأثير لمؤشر القانوني للعولمة المالية على مؤشر التنمية البشرية في المدى الطويل، وأوصت الدراسة أن الاستفادة من مزايا العولمة المالية تتطلب توافر بعض الشروط والتي من أهمها تطوير الأنظمة المالية.

**كلمات مفتاحية:** العولمة المالية، مؤشر التنمية البشرية، الجزائر. نموذج Ardl.

**تصنيفات JEL:** F3، O15، C3.

**Abstract:**

This study aims to measure the impact of financial globalization on the level of human development in Algeria, during the period from 2000-2019. due to the dynamics of financial globalization, a econometrics model was used, which is the self-regression model for distributed slowdowns (Ardl)

The results of the study found that the facto index of financial globalization has a negative impact on the Human Development Index in the long term, while there is no effect of the jure index of financial globalization on the Human Development Index in the long term, The study recommended that taking advantage of the benefits of financial globalization requires the availability of certain conditions, the most important of which is the development of financial systems.

**Keywords:** Financial globalization; Human Development Index; Algeria; Ardl Model.

**Jel Classification Codes:** F3, O15, C3.

## 1. مقدمة:

بعد زوال نظام بريتون وودز أصبحت العولمة المالية تقيمن على الاقتصاد العالمي، وهذا بعد تطبيق معظم الدول لسياسة التحرير المالي، بحيث نمت الأصول المالية العالمية بأربعة أضعاف، فبعدما كانت تبلغ هذه الأصول نسبة 109% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في سنة 1980، أصبحت تبلغ نسبة 421% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في سنة 2007 (Ajit, 2012, p. 138)، وهذا إن ذل على شيء فإنه يدل على زيادة تحركات رؤوس الأموال الدولية في العالم، وعلى هذا الأساس عمدت الدول خاصة النامية منها على وضع سياسات وإجراءات هدفها الفوز بأكبر نسبة ممكنة من الأموال الأجنبية، كون هذه الأخيرة تساعد الدول في سد فجوة المدخرات المحلية، مما يؤدي ذلك إلى زيادة في معدلات الاستثمار، والذي يساهم بشكل مباشر في استدامة النمو الاقتصادي، وبالتالي يمكن تعزيز ورفع مستوى المعيشي لأفراد المجتمع، إلا أن بعض خبراء الاقتصاد يرون أن العولمة المالية تعد أخطر أنواع العولمة، ودليلهم على ذلك أن ظهور وتطور العولمة المالية تزامن مع كثرة حدوث الأزمات المالية، وغير مثال على ذلك أزمة الرهن العقاري التي شاهدها الولايات المتحدة الأمريكية في أواخر سنة 2007، وبعد ذلك أصبحت هذه الأزمة تتحرك وتصيب مختلف دول العالم وهذا راجع أساسا لتكامل الأسواق المالية الدولية، وبالحدوث عن حركة رؤوس الأموال الدولية، فقد تراجعت بشكل ملحوظ بعد هذه الأزمة، وهذا ما يجعل من العولمة المالية تتمتع بديناميكية عالية، مما قد يؤثر ذلك على الدول عامة.

### 1.1 مشكلة الدراسة

خلال فترة التسعينات من القرن الماضي شهدت الجزائر عدة أزمات سياسية، أدت إلى تدهور المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، فكان لا بد من وضع حلول مناسبة لتقليل من حدة الفقر والبطالة التي كانت منتشرة آن ذاك، ومع بداية الألفية الأولى وضعت الحكومة الجزائرية سياسات وبرامج تنموية، كما فتحت حدودها أمام رؤوس الأموال الأجنبية بهدف سد الفجوة الادخارية، وتشجيع الاستثمار بما يتلاءم مع متطلبات المواطنين.

وعلى هذا الأساس يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية في السؤال المحوري التالي:

#### كيف تؤثر العولمة المالية على مستوى التنمية البشرية في الجزائر؟

وبهدف الإلمام بالموضوع أكثر والإجابة على الإشكالية الرئيسية وجب طرح التساؤلات التالية:

- ما هو واقع مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2000-2019؟
- هل يوجد هناك أثر للعولمة المالية على التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2000-2019؟

### 2.1 فرضيات الدراسة

نظرا لديناميكية العولمة المالية والتي سهلت لرؤوس الأموال الدولية للدخول والخروج من الاقتصاديات الدول يمكن القول أن:

- للمؤشر الفعلي والقانوني للعولمة المالية تأثير سلبي على مؤشر التنمية البشرية في المدى الطويل.
- المؤشر الفعلي والقانوني للعولمة المالية لهما تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية في المدى القصير.

### 3.1 أهداف ومنهجية الدراسة

تسعى هذه الدراسة للوصول إلى عدة أهداف، وهذا بإتباع منهجية مناسبة تمكنا من الوصول لهذه الأهداف، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي بغرض تبيان بعض الأساسيات المتعلقة بالعولمة المالية والتنمية البشرية، إلا أن المنهج الغالب على هذه الدراسة وهو المنهج التحليلي، والذي تم من خلاله تبيان ديناميكية العولمة المالية، وتحليل تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، بالإضافة إلى تحليل أثر العولمة المالية على مؤشر التنمية البشرية، وهذا بالاستعانة بأساليب قياسية توضح لنا هذا الأثر.

## 4.1 محاور الدراسة

نظرا لأهمية الموضوع المعالج في هذه الدراسة، قمنا بتقسيمها إلى أربعة محاور رئيسية وهي:

- ديناميكية العولمة المالية ومؤشرات قياسها؛
- تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر؛
- الدراسات السابقة المرتبط بالموضوع؛
- قياس أثر العولمة المالية على التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2000-2019.

## 2. ديناميكية العولمة المالية ومؤشرات قياسها

مر الاقتصاد العالمي خلال أواخر القرن العشرين إلى غاية يومنا هذا بعدت تقلبات، فتارة تجذ الاقتصاد العالمي في حالة رواج، وتارة أخرى تجده في حالة ركود، وهذا بسبب الأزمات المالية والاقتصادية والتي أصبحت تنتقل من بلد إلى آخر نتيجة للعولمة المالية، ففي ظل هذه الأخير أصبح العالم عبارة عن قرية مالية، بحيث زادت تحركات رؤوس الأموال الدولية، إلا أن هذه التحركات شهدت انخفاض بعد سنة 2008 وهذا نتيجة لأزمة الرهن العقاري، والتي أصبحت بعد ذلك أزمة مالية عالمية، وقبل أن نرصد تحركات رؤوس الأموال الأجنبية والتي تعد من أشكال العولمة المالية، نقوم بتوضيح مفهوم العولمة المالية.

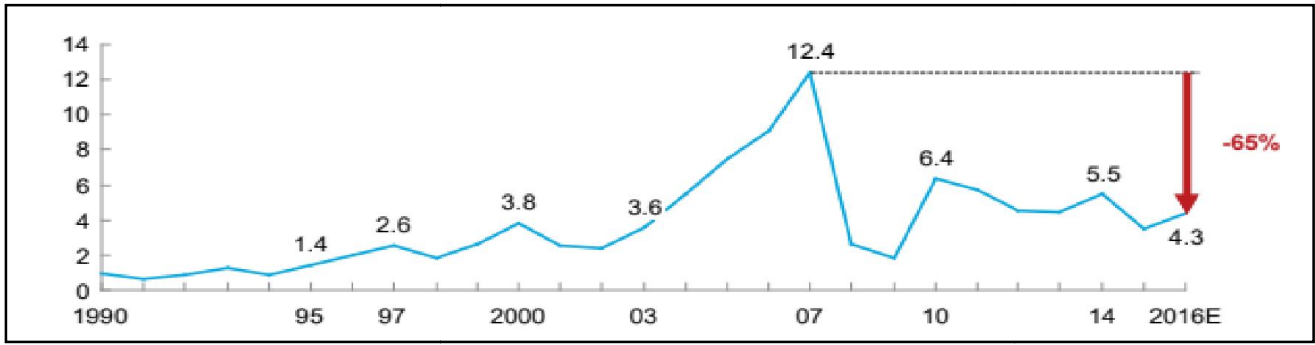
### 1.2 تعريف العولمة المالية

تعرف العولمة المالية من قبل الباحثان *Philippe Martin* و *Hélène Rey* على أنها: النمو الهائل في حجم تحركات رؤوس الأموال الدولية، والتي تقود نحو توحيد أسعار الأصول المالية في مختلف الأسواق المالية العالمية (3, 2002, p. Philippe & Rey). كما تعرف أيضا على أنها: تكامل أسواق مالية محلية مع أسواق مالية عالمية، وهذا من خلال إلغاء القيود على رؤوس الأموال الدولية، والتي أصبحت تتدفق عبر الحدود، لتصب في الأسواق المالية العالمية (مبروك، 2016، صفحة 128). وعليه يمكن القول أن العولمة المالية تعني زيادة تحركات وتنقلات رؤوس الأموال الدولية عبر العالم، وهذا نتيجة لتطبيق معظم الدول لسياسة التحرير المالي، والتي تنص على إلغاء كافة القيود على تحركات هذه الأموال.

### 2.2 ديناميكية العولمة المالية

كانت البداية الحقيقية لنشأة العولمة المالية في سبعينيات من القرن الماضي، وهذا نتيجة انهيار نظام بريتون وودز، وانتهاج العديد من الدول لسياسة التحرير المالي، بالإضافة لظهور أدوات مالية مبتكرة ساعدت المستثمرين في إدارة أصولهم المالية، ومن ثم أصبح رأس المال يتحرك بحرية وطلاقة، ولكن في المقابل زاد نشاط المضاربين وهو الأمر الذي أدى إلى انفصال الاقتصاد الحقيقي عن الاقتصاد الافتراضي، كما أدت حركة رأس المال المضاربين إلى تعرض اقتصاديات الدول إلى أزمات خطيرة (عماني، 2009، صفحة 217)، وهو الأمر الذي جعل من الرؤوس الأموال الدولية تتميز بالديناميكية، والشكل الموالي يوضح لنا تطور حركة رؤوس الأموال الدولية في العالم.

الشكل 1: تدفقات رؤوس الأموال العالمية عبر الحدود خلال فترة 1990-2016



المصدر: (McKinsey Global Institute, 2017, p. 1)

ما يمكن ملاحظته من خلال الشكل أعلاه أن تدفقات رؤوس الأموال الدولية زادت بشكل ملحوظ خلال فترة 1990-1997، إذ بلغت قيمة هذه التدفقات حوالي 2.6 تريليون دولار في سنة 1997، وهذا راجع لتطبيق معظم الدول النامية لسياسة التحرير المالي، إلا أن بعد سنة من ذلك انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الدولية وهذا نتيجة أزمة المالية التي شهدتها دول جنوب شرق آسيا (أزمة النمر الآسيوية)، ليعود بعد ذلك نشاط هذه التدفقات، بحيث بلغت قيمة هذه التدفقات في سنة 2000 قيمة 3.8 تريليون دولار، وبعد هذه السنة حدثت أمور عدة أثرت على تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ومن بين هذه الأمور أحداث 11 سبتمبر 2001، إضافة لتأثر بلدان أمريكا اللاتينية بالأزمة المالية، كما كان لتباطؤ النمو الاقتصادي في أغلب دول العالم أثر سلبي على هذه التدفقات (الجبوري، 2014، الصفحات 108-109)، وبعد ذلك عاد نشاط هذه التدفقات، وبلغت أقصى قيمة لها قدرت بحوالي 12.4 تريليون دولار في سنة 2007، وهذا راجع لقيام بعض الدول بتصدير فوائضها المالية على شكل مدخرات إلى الدول التي كانت تعاني من العجز، بالإضافة إلى توسع إقراض البنوك العالمية لبعضها البعض، كما تميزت هذه الفترة بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (McKinsey Global Institute, 2017)، لكن بعد ذلك حدث أمر لم يكن في الحسبان، بحيث انفجرت أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت العولمة المالية عن طريق انتقال الاستثمار المحفطي من بلد إلى آخر، من توسيع الأزمة والتي أصبحت عالمية، وأدت هذه الأزمة إلى انخفاض شديد في تدفقات رؤوس الأموال الدولية، خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة يعدون من أكبر مصدري هذه الأموال (عيشاوي، 2018، صفحة 113)، وبعد هذه الأزمة ظلت هذه التدفقات متذبذبة تارة مرتفعة وتارة منخفضة، وتجدر الإشارة أن هذه التدفقات انخفضت بنسبة 65% في سنة 2016 مقارنة بسنة 2007.

ومنه يمكن القول أن العولمة المالية تتمتع بديناميكية عالية، لهذا اختلف الباحثون في منافع وتكاليف هذه الظاهرة، كما تعد العولمة المالية وسيلة لنقل الأزمات المالية بين الدول. فهي ضعيفة في مواجهة الأزمات.

### 3.2 مؤشرات قياس العولمة المالية

من خلال توضيحنا لمفهوم العولمة المالية والذي يعني زيادة تحركات رؤوس الأموال الدولية، وهذا بعد تطبيق الدول لسياسة الانفتاح المالي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن مؤشرات قياس العولمة المالية تنقسم إلى قسمين هما:

#### ➤ المؤشر القانونية للعولمة المالية:

تعني هذه المؤشرات القيود التي تفرضها الحكومة على تحركات رؤوس الأموال الدولية، وتمثل هذه القيود في التدفقات الواردة والصادرة لرأس المال، بالإضافة إلى القيود المفروضة على حيازة الأسهم الأجنبية (خاطر، 2016، صفحة 117)، وهناك عدة مؤشرات القانونية نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 1: مؤشرات القانونية للعلومة المالية

المؤشر	تعريفه	طرق استخدام المؤشر
مؤشر صندوق النقد الدولي	يعبر هذا المؤشر القيود المفروضة على معاملات حساب رأس المال	1 (لا يوجد قيود)، 0 (يوجد قيود)
مؤشر Quinn	ويقيس هذا المؤشر درجة شدة وكثافة القيود المفروضة على حساب رأس المال	محصور بين 0 (أقصى حد من القيود) و 2 (أدنى حد من القيود)
مؤشر KAOPEN	يقيس هذا المؤشر درجة انفتاح حساب رأس المال في الاقتصاد	محصور بين 0 (دول منغلقة ماليا) و 1 (دول منفتحة ماليا)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الدراسات التالية:

(عبد العزيز، أحمد، و عمار، 2019، صفحة 471)، (Hiro, 2005, pp. 4-5)

### ➤ المؤشرات الفعلية للعلومة المالية:

تقيس هذه المؤشرات رصيد الدول من أصول وخصوم رؤوس الأموال الأجنبية، فهي تدل على التحركات الفعلية لهذه الأموال، والتي تدل على درجة اندماج الدول في الأسواق المالية العالمية، والجدول الموالي يوضح لنا هذه المؤشرات.

الجدول 2: مؤشرات الفعلية للعلومة المالية

اسم المؤشر	تعريف المؤشر
الاستثمار الأجنبي المباشر	مجموع المخزونات من الأصول والخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي
الاستثمار المحفظي	مجموع أسهم الأصول والخصوم من استثمارات محفظة الأسهم الدولية من الناتج المحلي الإجمالي
الديون الدولية	مجموع الأسهم الداخلية والخارجية من سندات دين المحفظة الدولية والقروض والودائع المصرفية الدولية من الناتج المحلي الإجمالي
الاحتياطات الدولية	يشمل النقد الأجنبي (باستثناء الذهب)، وحيازات حقوق السحب الخاصة والمركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي من الناتج المحلي الإجمالي
مدفوعات الإيرادات الدولية	مجموع دخل رأس المال والعمالة للرعايا الأجانب ومن الخارج من الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على (KOF Swiss Economic Institute)

### 3. تطور مؤشر دليل التنمية البشرية في الجزائر

شهدت الجزائر تغيرا ملحوظا مع بداية القرن العشرين، في مجالات اقتصادية واجتماعية، وهذا راجع لتطبيق الحكومة لعدة سياسات وإجراءات تنموية، وقبل تحليل مؤشر التنمية البشرية (HDI)، نقوم بتوضيح مفهوم التنمية البشرية.

### 1.3 تعريف التنمية البشرية

في سنة 1990 قام البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بتعريف التنمية البشرية، بحيث تشير هذه الأخيرة على أنها: "عملية توسيع خيارات للأفراد المجتمع، وأهمها أن يعيش المرء حياة طويلة وصحية، وأن يكون متعلما وأن يتمتع بمستوى معيشي لائق، كما تشمل هذه الخيارات الحرية السياسية، و حقوق الإنسان، واحترام الإنسان لذاته، (United Nations Development Programme (UNDP), 1990, p. 10).

ومن خلال هذا التعريف يمكن القول التنمية البشرية تعني تحسين المستوى المعيشي للفرد، وهذا من خلال توفير الدول للمتطلبات المعيشية لأفراد المجتمع، كتحسين مستوى دخل الذي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك، وتوفير الهياكل الصحية بما يتلاءم مع متطلبات المجتمع، بالإضافة إلى تحسين مستوى التعليم لدى أفراد المجتمع.

### 2.3 مقياس دليل التنمية البشرية (HDI)

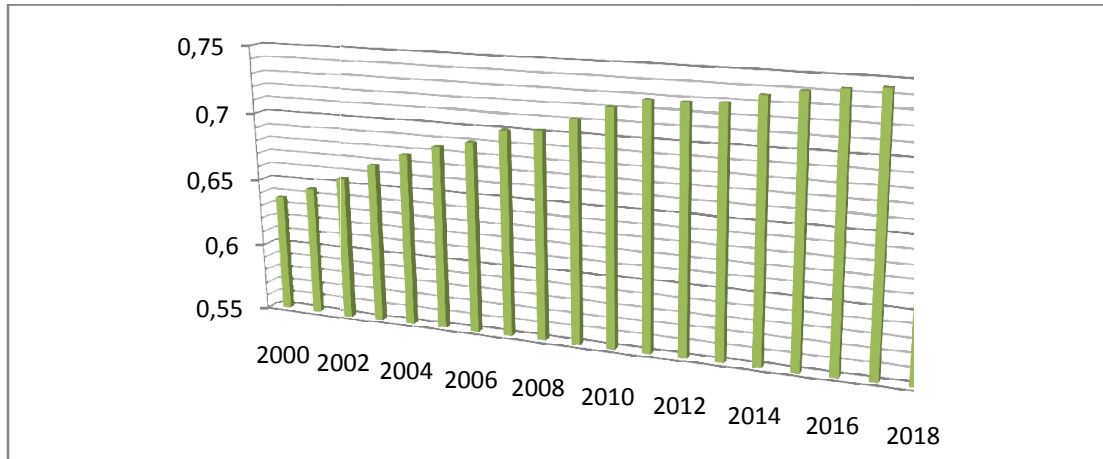
يعتبر مؤشر التنمية البشرية (HDI)، من المؤشرات المركبة فهو يعكس ثلاثة جوانب رئيسية للتنمية البشرية وهي: مستوى دخل الفرد الحقيقي، مستوى الصحي، بالإضافة إلى مستوى التعليمي (مسكني، صلعة، و سايج، يومي 23-24 ماي 2021)، ويتم إصدار هذا المؤشر في التقارير السنوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إذ ينحصر هذا المؤشر بين الصفر والواحد، بحيث كلما اقترب من الواحد ذل ذلك على وجود مستوى عال من التنمية البشرية، أما في حالة اقتراب هذا المؤشر من الصفر ذل ذلك على وجود مستوى متدني من التنمية البشرية (سايج و مناد، يومي 17-18 ماي 2021، صفحة 11)، ويتم قياس دخل الفرد بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، أما المستوى الصحي فيتم قياسه بالعمر المتوقع عند الولادة، وبخصوص المستوى التعليمي فتم قياسه بمتوسط سنوات الدراسة والسنوات المتوقعة للدراسة، وتجدر الإشارة أن هذه المقاييس تم تعديلها لتحل محل مقاييس أخرى تم الاعتماد عليها سابقا (طهراوي، 2017، الصفحات 190-191)، ويتم حساب مؤشر التنمية البشرية (HDI) وفق العلاقة التالية:

$$HDI = Index Life \frac{1}{3} + Index Education \frac{1}{3} + Index Income \frac{1}{3}$$

### 3.3 مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2000-2019

خلال سنة 2019 احتل مؤشر التنمية البشرية (HDI) في الجزائر المرتبة 82 عالميا، والثالث على مستوى القارة الإفريقية (وكالة الأنباء الجزائرية، 2019)، وفي ما يلي نوضح تطورات هذا المؤشر خلال فترة 2000-2019:

الشكل 2: تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير

## (United Nations Development Programme )

ما يمكن قوله من خلال الشكل رقم 2 والملحق رقم 1، أن مؤشر التنمية البشرية في تزايد مستمر، إلا أن نسبة هذه الزيادة تختلف من فترة إلى أخرى، بحيث بلغ التطور هذا المؤشر في سنة 2007 مقارنة بسنة 2000 نسبة 0.063%، فبعد ما كان يبلغ هذا المعدل قيمة 0.637 في سنة 2000، أصبح يبلغ قيمة 0.700 في سنة 2007، وهذا راجع أساسا إلى أن هذه الفترة عرفت انتعاش في أسعار المحروقات، والتي دعمت خزينة الدولة، فعمدت الحكومة الجزائرية إلى وضع إصلاحات تنموية، والتي تمثلت في وضع برامج الإنعاش الاقتصادي والذي خصص له غلاف مالي قدره 2048 مليار دينار والتي وجهت إلى إنشاء وتجهيز المؤسسات التعليمية، مما أدى ذلك إلى فتح مئات الآلاف من المقاعد البيداغوجية، بالإضافة إلى تجهيز المستشفيات وحل أزمة السكن التي كان يعاني منها الشعب الجزائري آن ذاك، كما كان لهذه البرامج دور في تقليل معدلات البطالة، وهذا من خلال تدعيم الشباب بمبالغ مالية لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، وبعد ذلك ظل هذا المؤشر يتزايد إلا أن هذه الزيادة لم تكن كما كانت عليه في فترة 2000-2007، بحيث بلغت تطور هذا المعدل في سنة 2019 نسبة 0.046% مقارنة بسنة 2008، وهناك عدة أسباب عرقلت تطور هذا المؤشر، بحيث أن المبالغ التي خصصت لبرامج الإنعاش الاقتصادي لم تصرف بشكل مطلوب على البرامج التنموية، إذ تم تضخيم بعض الفواتير ونهب أموال هذه البرامج، كما كان لانخفاض أسعار المحروقات دور في عرقلة هذا المؤشر، بحيث خفضت الحكومة الجزائرية نفقاتها اتجاه أفراد المجتمع، وهو ما سمى بعض الوزراء آن ذاك بسياسة التقشف، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا المؤشر في الجزائر يتزايد سنة وراء سنة، كما أصبحت يحتل المرتبة الأولى في دول شمال إفريقيا.

## 4. الدراسات السابقة المرتبط بالموضوع:

ترى العديد من الدراسات التجريبية أن النمو الاقتصادي المستدام يساهم في تعزيز المتطلبات المادية والبشرية لأفراد المجتمع، إلا أن بعض الدول النامية تعاني من استدامة هذا النمو، وهذا راجع أساسا لضعف المدخرات المحلية، والذي يعد من أهم محددات الاستثمار، ونتيجة لذلك اتخذت الدول إجراءات لتحسين مناخها الاستثمار وتطبيق سياسة التحرير المالي، بهدف كسب أكبر نسبة من تدفقات رؤوس الأموال الدولية، والتي زادت تحركاتها نتيجة للعولة المالية، وعليه يمكن القول أن العولة المالية لها أثر غير مباشر على التنمية البشرية، لهذا حاولنا من خلال هذا العنصر أن نوضح بعض الدراسات التي ترتبط بموضوعنا، بحيث قامت دراسة (Haris, Choudhry, & Ferhana, 2021) بالبحث عن أثر العولة المالية على عدم المساواة في الدخل وهذا لعينة مكونة من 117 دولة، خلال فترة 1970-2018، وتم تقسيم هذه الدول إلى قسمين هما: عينة من الدول المتقدمة، وعينة من الدول النامية، وهذا مع الاستعانة بنموذج بانل الديناميكي (Panel Gmm)، ولتبيان نتائج هذه الدراسة تم استخدام مؤشران لقياس العولة المالية، أولهما فعلي والمتمثل في مؤشر إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج، والثاني قانوني والمتمثل في مؤشر انفتاح رأس المال (Chinn)، أما بخصوص المتغير التابع فتم قياسه بمؤشر جيني والذي ينحصر بين 0 (هناك عدالة في الدخل)، و1 (عدم وجود عدالة في الدخل)، وأسفرت نتائج هذه الدراسة أن مؤشر الفعلي للعولة المالية له علاقة عكسية مع مؤشر جيني في الدول المتقدمة، أم الدول النامية فإن المؤشر الفعلي له علاقة طردية مع مؤشر جيني، وبخصوص مؤشر القانوني للعولة المالية فليس لديه أي تأثير على مؤشر جيني بالنسبة لدول المتقدمة والنامية. وهدفت دراسة (Katharina & Konstantin, 2020) لإيجاد أثر العولة المالية على مستوى العمالة في 40 دولة النامية، وهذا خلال فترة 1990-2015، وقصد قياس هذا الأثر تم استخدام نموذج قياسي والمتمثل في نموذج بانل الساكن، وتم قياس العولة المالية بمؤشرين فعليين هما: مؤشر إجمالي أصول وخصوم الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى مؤشر إجمالي أصول وخصوم الاستثمار المحفظي، ويمكن القول أن كل من هذين المؤشرين يدلان على عوامة الاستثمار، أما المتغير التابع فتم قياسه بإجمالي العمالة من تعداد السكان، وأشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر له دور في زيادة حصة العمالة في هذه الدول، أما مؤشر الاستثمار المحفظي

فله تأثير سلبي على حصة العمالة. وهناك دراسة ارتبطت بشكل مباشر بموضوعنا، وهي دراسة (Srinibash, Sudhansu, & Umacharan, 2018)، والتي هدفت إلى تقييم أثر العولمة المالية على التنمية البشرية في كل من الهند، اليابان، وسنغافورا، وهذا خلال فترة 1969-2014، وقد تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لكل دولة، وتم التعبير عن العولمة المالية بمتغير وهمي يعطاء قيمة 0 (لا يوجد عولمة مالية) من سنة 1969 إلى غاية سنة 1989، وقيمة 1 (هناك عولمة مالية) من سنة 1990 إلى غاية سنة 2014، كما تم استخدام مؤشر الانفتاح التجاري والمقاس بإجمالي الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير وسيط، أما المتغير التابع (التنمية البشرية)، فقد تم قياسه بمؤشرين هما: متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ومعدل وفيات الرضع لكل 1000 مولود حي، وأشارت نتائج هذه الدراسة أن العولمة المالية لها تأثير إيجابي على التنمية البشرية في دول محل الدراسة، لكن هذا التأثير اختلف من دولة إلى أخرى.

يتضح من خلال عرضنا لهذه الدراسات أن العولمة المالية لها تأثيرات مختلفة، وهذا راجع لاختلاف عينات والمتغيرات التابعة بين الدراسات، بالإضافة لاختلاف نماذج القياسية ومؤشرات العولمة المالية، وحتى تتمكن من تقييم نتائج التجريبية لسياسة التحرير المالي المطبقة في الجزائر، نقوم بعرض بعض الدراسات التي تساهم في توضيح نتائجنا، بحيث قامت دراسة (حمادي و دردوري، 2021) بقياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا خلال فترة 1970-2015، كما تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Ardl)، وتم استخدام مؤشر ثنائي لقياس درجة التحرير المالي، ومؤشر الانفتاح التجاري كمتغير وسيط، أما النمو الاقتصادي فتم قياسه بنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر التحرير المالي له تأثير سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل، أما الانفتاح التجاري فله تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في المدى القصير. وهدفت دراسة (دقيش و مزوري، 2021) لقياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا خلال فترة 1990-2016، وتم استخدام نموذج (Ardl)، وبخصوص المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة، فقد تم قياس التحرير المالي بمؤشر Kaopen والذي يدل على القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الدولية، بالإضافة إلى استخدام مؤشر الانفتاح التجاري كمتغير وسيط، أما النمو الاقتصادي فتم قياسه بإجمالي الناتج المحلي، وأشارت نتائج هذه الدراسة أن مؤشر التحرير المالي ليس لديه أي تأثير على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، أما الانفتاح التجاري فله تأثير إيجابي ومعنوي في المدى القصير، وغير معنوي في المدى الطويل.

#### 1.4 موقع الدراسة الحالية بالدراسات السابقة:

تعد الدراسات السابقة في البحوث العلمية من الأمور المهمة التي يجب على الباحث قراءتها ودراستها، فهي تمكن الباحث من إيجاد فجوات علمية، تقوده إلى تحديد أهدافه العلمية، وعليه فإن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة من حيث الهدف باستثناء دراسة (Srinibash, Sudhansu, & Umacharan, 2018)، أما من حيث عينة الدراسة فتوافقت دراستنا مع كل من دراسة (حمادي و دردوري، 2021)، ودراسة (دقيش و مزوري، 2021)، واختلفت مع باقي الدراسات، أما بخصوص مؤشرات المستخدمة فقد قادتنا هذه الدراسات السابقة إلى البحث عن مؤشرات مركبة للعولمة المالية والتنمية البشرية، فبالنسبة لمؤشرات العولمة المالية، استخدمنا مؤشرين مركبين، أولهما قانوني والذي يدل على سياسة التحرير المالي والثاني فعلي والذي يدل على التحركات الفعلية لرؤوس الأموال الدولية، أما بخصوص مؤشر التنمية البشرية فتم استخدام مؤشر دليل التنمية البشرية HDI، كما اختلفت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث النماذج القياسية باستثناء دراسة (حمادي و دردوري، 2021)، ودراسة (دقيش و مزوري، 2021)، يبحث سيتم استخدام نموذج Ardl، وهذا نظرا لديناميكية العولمة المالية.



## 5. قياس أثر العولمة المالية على التنمية البشرية في الجزائر خلال فترة 2000-2019

بهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية، والتحقق من صحة الفرضيات، نقوم باستخدام نموذج قياسي يتلائم مع متغيرات الدراسة، ونظرا لديناميكية العولمة المالية فإن الأفضل استخدام نموذج ديناميكي، وهذا بعد التحقق من شروط استعماله، ولكن قبل ذلك نوضح نوضح مؤشرات المستخدمة في الدراسة.

### 1.5 متغيرات الدراسة ومصادرها

استنادا لدراسات السابقة تم استخدام مؤشرين لقياس العولمة المالية، ونظرا لكون أن مؤشر التنمية البشرية يعد مؤشر مركب، قمنا بالبحث عن مؤشرات مركبة للعولمة المالية وفيما يلي توضيح لهذه المؤشرات:

#### ➤ المتغير المستقل (العولمة المالية)

**مؤشر فعلي مركب للعولمة المالية IFGF:** يقاس هذا المؤشر بمجموع مخزون أصول وخصوم رؤوس الأموال الدولية، والتي سبق أن شرحناها سابقا (أنظر الجدول رقم 2)،

**مؤشر قانوني مركب للعولمة المالية IFGJ:** يقاس هذا المؤشر انفتاح البلد على الاستثمارات المالية الدولية، ويضم عها المؤشر كل من مؤشر Quinn ومؤشر لمؤشر قيود الاستثمار والذي يتم إصداره سنويا في تقارير التنافسية العالمية لمنتدى الاقتصادي العالمي (Savina, Florian, Niklas, & Jan-Egbert, 2019, p. 556).

وفيما يلي توضيح لمصادر هذه المؤشرات.

الجدول 3: مصادر مؤشرات الدراسة

المؤشرات	مصادرها
HDI	KOF Swiss Economic Institute
IFGF	KOF Swiss Economic Institute
IFGJ	United Nations Development Programme

المصدر: من إعداد الباحثين

### 2.5 تحديد نموذج الدراسة واختبار صحته

هناك شروط لتحديد نموذج الدراسة، بحيث توضح لنا نتائج اختبار السلاسل الزمنية نوع النموذج الذي يناسب معطيات الدراسة، وبعد تحديد النموذج نقوم بإجراء اختبارات له، وهذا بهدف الوصول لنتائج واقعية.

#### ➤ استقرار السلاسل الزمنية

بهدف تحليل السلاسل الزمنية نقوم باختبار جذور الوحدة التي تمكننا من معرفة استقرار سلاسل الزمنية من عدمها، وتحديد درجة تكاملها، ولإجراء هذا الاختبار تم الاعتماد على اختبار Augmented Dickey Fuller، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 4: اختبار جذور الوحدة

اختبار ADF						
المتغيرات	الرتبة	بقاطع		بقاطع واتجاه عام		بدون
		المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	
HDI t-Statistic		-2.2980	-4.4103	-0.5809	-4.2430	6.1156
		0.1829	0.0030	0.9681	0.0209	1.0000
						-1.4504
						0.1308

n0	n0	**	n0	***	n0	I(1)	Prob.
-5.4168 0.0000 ***	-2.4887 0.0161 **	-6.3464 0.0004 ***	-3.8448 0.0366 **	-6.3664 0.0000 ***	-0.9493 0.7476 n0	I(1)	<b>IFGF</b> t-Statistic Prob.
-3.9038 0.0007 ***	-0.4347 0.5085 n0	-3.3178 0.1011 n0	-8.0204 0.0001 ***	-3.6676 0.0172 **	-4.1950 0.0059 ***	I(0)	<b>IFGJ</b> t-Statistic Prob.

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

### المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

من خلال نتائج اختبار ADF، يمكن القول أن السلسلتين الزميتين HDI و IFGF غير مستقرتين عند الدرجة صفر  $I(0)$ ، ومستقرتين عند الدرجة الأولى  $I(1)$ ، أي لهما نفس درجة التكامل، أما السلسلة الزمنية IFGJ فهي مستقرة عند الدرجة صفر  $I(0)$ ، ومنه فإن هذه النتائج توحى إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشرات العولمة المالية ومؤشر التنمية البشرية، وفي هذه الحالة يمكن استخدام نموذج Ardl وهذا بعد التحقق من شروط استعماله.

### ➤ اختبار الحدود (Test Bonds)

يمكن الكشف عن علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشرات العولمة المالية ومؤشر التنمية البشرية، عن طريق اختبار الحدود Test Bonds، وهذا وفق الفرضيتين التاليتين (Pesaran, Shin, & Smith, 2001, p. 290) :

الفرضية العدمية  $H_0$ : يتم قبول هذه الفرضية إذا كانت قيمة F المحسوبة أصغر من قيم الحد الأعلى  $I(1)$ ، وفي هذه الحالة نقول أنه لا يوجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

الفرضية البديلة  $H_1$ : يتم قبول هذه الفرضية إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيم الحد الأعلى  $I(1)$ ، وفي هذه الحالة نقول أنه هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

وننتج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول 5: اختبار الحدود

Test Bonds				
مستوى المعنوية			القيم الحرجة	قيمة F المحسوبة
10%	5%	1%		
2.63	3.1	4.13	قيمة الحد الأدنى $I(0)$	33.1957
3.35	3.87	5.3	قيمة الحد الأعلى $I(1)$	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

تشير نتائج اختبار الحدود أن قيمة F المحسوبة أكبر من قيم الحد الأعلى  $I(1)$ ، وهذا عند جميع مستويات المعنوية، ومن خلال هذه النتيجة نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشرات العولمة المالية ومؤشر التنمية البشرية، وبالتالي فإن نموذج Ardl يناسب معطيات هذه الدراسة.

### ➤ اختبارات خلو النموذج من مشاكل قياسية

حتى نتمكن من الوصول إلى نتائج واقعية وغير مضللة، نقوم باختبارات تشخيصية توضح لنا خلو نموذج الدراسة من مشاكل قياسية، وعلى هذا الأساس تم القيام بمجموعة من الاختبارات تظهر نتائجها في الجدول الموالي:

الجدول 6: الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.9006	0.5261
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.0737	0.9637
عدم ثبات التباين BPG Test	F-statistic	0.1733	0.9906

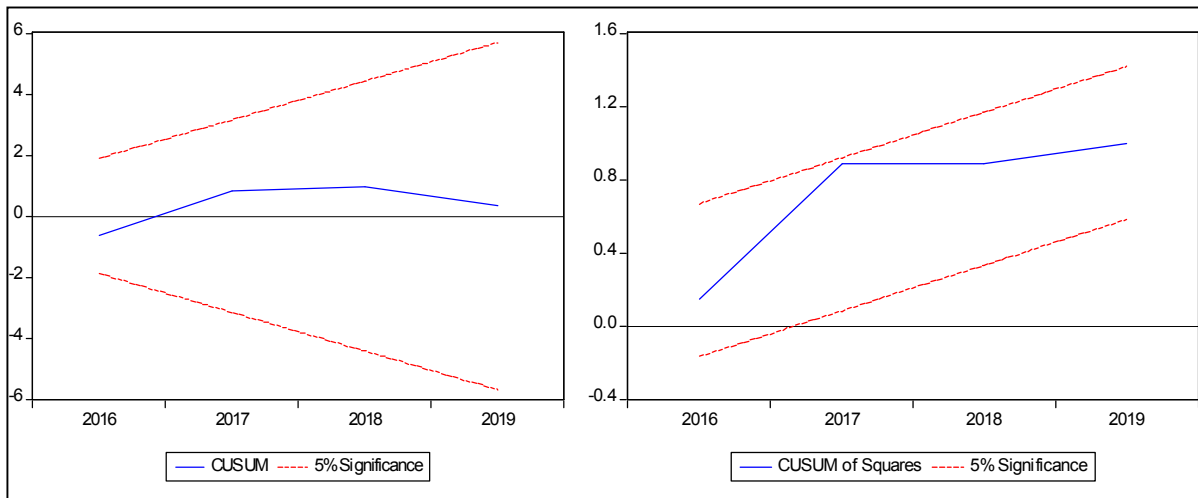
المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

تشير نتائج الاختبارات التشخيصية إلى أن النموذج المستخدم في الدراسة لا يعاني من مشاكل قياسية، بحيث أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، إذ أن احتمالية F لهذا الاختبار أكبر من المستوى المعنوية عند 5%، كما أشارت نتائج اختبار Jarque-Bera، إلى أن الأخطاء العشوائية لهذا النموذج تتبع توزيع طبيعي، بحيث أن احتمالية F أكبر من المستوى المعنوية عند 5%، أما بالنسبة لثبات التباين فقد أشارت اختبار Breusch-Pagan-Godfrey Test، إلى أن الأخطاء العشوائية ثابتة التوزيع، بحيث أن احتمالية F أكبر من المستوى المعنوية عند 5%.

### ➤ اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج الدراسة

من أجل التأكد من استقرار وانسجام المعلمات الطويلة الأجل مع المعلمات القصيرة الأجل، بالإضافة إلى التحقق من عدم وجود تغيرات هيكلية، نقوم باستخدام اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUMQ)، والشكلين المواليين يوضحان نتائج هذين الاختبارين:

الشكل 3: الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائتي (CUSUM) و (CUSUMQ)



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews10

ما يمكن قوله من خلال الشكل رقم 3 أن نموذج الدراسة مستقر هيكلياً، بحيث أن اختبارات كل من (CUSUM) و (CUSUMQ) وقعت داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%، وبالتالي فإن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Ardl صالح لهذه الدراسة، ويمكن تقدير نتائجه.

### 3.5 تقدير نتائج نموذج Ardl

بعد أن قمنا من تحديد النموذج والتأكد من خلوه من مشاكل قياسية، يمكن تقدير العلاقة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل

#### 1.3.5 نتائج تقدير علاقة طويلة الأجل لنموذج Ardl

تبين من خلال معيار (AIC) Akaike info criterion، أن فترة الإبطاء الأمثل لنموذج الدراسة هو (3,4,2)Ardl، والجدول الموالي يوضح لنا علاقة طويلة الأجل.

الجدول 7: نتائج علاقة طويلة الأمد لنموذج Ardl

Ardl Long Run From		Ardl (2,4,3)		Dependent Variable: D(HDI)	
Variable	coefficient	Std.Error	Probability		
IFGF	-0.326611	0.094528	0.0259		
IFGJ	0.181533	0.124259	0.2178		
C	0.822204	0.051364	0.0001		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات EViews10

تشير نتائج المقدرة في الجدول أعلاه أن مؤشر الفعلي للعولمة المالية IFGF له تأثير معنوي في الأجل الطويل على مؤشر التنمية البشرية، إلا أن هذا التأثير يعد سلبياً، بحيث كلما ارتفع هذا المؤشر بنسبة 1% يؤدي إلى خفض قيمة مؤشر التنمية البشرية بالنسبة 0.32%، وهذا راجع لعدة أسباب نوضحها فيما بعد، أما بالنسبة لمؤشر القانوني للعولمة المالية والذي يدل على سياسة التحرير المالي المطبقة في الجزائر، فليس لديه أي تأثير على مؤشر التنمية البشرية في الأجل الطويل، وهذا راجع لعدم معنوية معلمة IFGJ.

#### 2.3.5 نتائج تقدير صيغة تصحيح الخطأ (علاقة قصيرة الأجل)

تظهر لنا صيغة تصحيح الخطأ ECM علاقة قصيرة الأجل لأثر مؤشرات العولمة المالية على التنمية البشرية، وهذه هي الميزة الأساسية التي يتميز بها نموذج Ardl عن باقي النماذج، ونتائج هذا الاختبار موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم 8: نتائج علاقة قصيرة الأجل (صيغة تصحيح الخطأ ECM)

ECM Regression		Ardl (2,4,3)		Dependent Variable: D(HDI)	
Variable	coefficient	Std.Error	Probability		
D(IFGF)	0.115011	0.015106	0.0016		
D(IFGJ)	0.083111	9.092048	0.0008		
CointEq(-1)	-0.231634	0.015195	0.0001		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات EViews10

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى العلاقة القصيرة الأجل التي تربط مؤشرات العولمة المالية ومؤشر التنمية البشرية في الجزائر، بحيث أن مؤشر العولمة المالية IFGF له أثر إيجابي في مؤشر التنمية البشرية، بحيث أن زيادة بنسبة 1% من مؤشر IFGF تؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.11%، كما أن مؤشر القانوني للعولمة المالية IFGJ ذو دلالة معنوية وتأثيره إيجابي في مؤشر التنمية البشرية، إذ أن زيادة في مؤشر IFGJ بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة في مؤشر التنمية البشرية بنسبة 0.08%، وما يمكن قوله من خلال هذه النتائج أن العولمة المالية لها تأثير إيجابي ولكن ضعيف في الأمد القصير.

أما بخصوص صيغة تصحيح الخطأ والذي ظهرت قيمته  $-0.2316$ ، فيمكن القول أن نسبة  $23.16\%$  التي تحدث في الأجل القصير يمكن تعديلها في سنة واحدة من أجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي عندما ينحرف مؤشر التنمية البشرية في فترة  $(t-1)$ ، يمكن تعديل هذا الانحراف في فترة  $(T)$  أي سنة حسب معطيات الدراسة.

#### 4.5 مناقشة نتائج الدراسة القياسية واختبار الفرضيات

لقد أشارت نتائج الدراسة القياسية أن مؤشر الفعلي للعملة المالية والذي يعبر عن تحركات رؤوس الأموال الدولية، له تأثير سلبي على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (Haris, Choudhry, & Ferhana, 2021)، وبغرض تفسير هذه النتيجة، وجب أولاً توضيح بعض الأمور عن الاقتصاد الجزائري، ومن ثم نقوم بتحليل أهم المؤشرات الفرعية الفعلية المستخدمة في حساب المؤشر المركب للعملة المالية، بحيث تشير العملة المالية إلى حرية دخول وخروج الأموال، وتعد الدول النامية من بينها الجزائر، من البلدان التي تدخل إليها الأموال الدولية بنسب أكبر مقارنة بالأموال التي تخرج منها، وهذا راجع لعدة اعتبارات، وما يهمنا هنا أن الأموال الدولية أثرت بشكل سلبي على التنمية البشرية في الجزائر، بحيث يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال العملة المالية، وأكثره تأثيراً على الاقتصاديات، وبالنسبة للجزائر فإن هذه الاستثمارات مرهونة أساساً بارتفاع أسعار المحروقات، إذ نجد هذا النوع من الاستثمارات يتركز في قطاع المحروقات، إلا أن هذا القطاع عرف تدهوراً ابتداءً من سنة 2013، نظراً لانخفاض أسعار البترول، مما أدى ذلك إلى تصفية بعض هذه الاستثمارات وخروجها من الاقتصاد الجزائري، وعليه فإن قلة تدفق هذه الاستثمارات وتصفيتهما ساهمت في عرقلة النمو الاقتصادي، مما أدى ذلك إلى تطبيق الحكومة لسياسة التقشف والذي انعكس بالسلب على مستوى التنمية البشرية، أما بخصوص النوع الثاني من أشكال العملة المالية، ويتم الحديث هنا عن الاستثمار المحفظي، فيمكن القول أن هذا النوع من الاستثمار غير موجود من أساسه، نظراً لعدم كفاءة سوق الأوراق المالية، مما أدى ذلك إلى خروج أموال محلية ترغب بالاستثمار في أسواق مالية دولية، وعليه فإن خروج هذه الأموال من الاقتصاد الجزائري تعني هروب المدخرات المحلية والتي تعد من أهم محددات الاستثمار، بحيث أن هذا الأخير يساهم بشكل فعلي في التنمية البشرية، عن طريق توفير اليد العاملة، ورفع نصيب دخل الفرد، أما الحديث عن الديون الدولية والتي تعد من أهم المصادر الخارجية لدول النامية، فيمكن القول أن الجزائر اتجهت للاقتراض منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي وتطورت هذه الديون إلى غاية سنة 2006، إلا أن هذه الديون وتفاقمها قد تشكل عبقة في وجه استدامة النمو الاقتصادي وحتى استدامة مستوى التنمية البشرية، وهذا نظراً للأعباء التي تنجر عنها، كما أن الفساد المالي ساهم بشكل فعلي من عدم كفاءة هذه الديون في تحقيق أهدافها.

كما أشارت نتائج الدراسة القياسية أن مؤشر القانوني للعملة المالية والذي يعبر عن سياسة التحرير المالي المطبقة في الجزائر، ليس لديه أي تأثير على مؤشر التنمية البشرية في المدى الطويل، وهذه النتيجة تتوافق مع دراسة (دقيش و مزوري، 2021)، ولتفسير هذه النتيجة نستدل بأقوال الباحثين Mckinnon و Shaw، واللذين يؤكدان بأنه نجاح سياسة التحرير المالي يقتصر على تطوير الأنظمة المالية، وهو الأمر الذي تعاني منه الدولة الجزائرية، ومن خلال هاتين النتيجةين يمكن القول أن الفرضية الأولى صحيحة نسبياً.

أما الحديث عن تأثير العملة المالية على التنمية البشرية في المدى القصير، فأشارت نتائج الدراسة القياسية أن مؤشر الفعلي والقانوني للعملة المالية لهما تأثير إيجابي على مؤشر التنمية البشرية، إلا أن هذا التأثير يبقى ضعيفاً، وهذه النتيجة تدل على صحة الفرضية الثانية، كون أن دخول الأموال الأجنبية يمكن أن تؤدي إلى ظهور حالة من الرواج للاقتصاد الجزائري، وهو بالفعل ما شهده الاقتصاد الجزائري، مما أدى ذلك إلى زيادة نفقات الدولة وتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي، والتي انعكست على مستوى التنمية البشرية.

## 6. الخاتمة (النتائج والتوصيات)

في الأخير جاءت هذه الدراسة لقياس أثر العولمة المالية على التنمية البشرية في الجزائر وهذا خلال فترة 2000-2019، بحيث تم استخدام نموذج ديناميكي والمتمثل في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة Ardl، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تمثلت في:

➤ في ظل العولمة المالية أصبحت رؤوس الأموال الدولية تتحرك بحرية، إلا أن الأزمات المالية أثرت على حركة هذه الأموال، بحيث أشارت هذه الدراسة أن تدفقات الأموال الأجنبية انخفضت بنسبة 65% في سنة 2019 مقارنة بسنة 2008، أي بعد أزمة الرهن العقاري، وهذه ان دل على شيء فإنه يدل على نقطة الضعف التي تتميز بها العولمة المالية، فهي ضعيفة في مواجهة الأزمات المالية.

➤ بعد تحليلنا لمؤشر التنمية البشرية في الجزائر، اتضح أن هذا المؤشر عرف تطور ملحوظ خلال فترة 2000-2007، وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات والذي دعم خزانة الدولة، وهو الأمر الذي جعل من الحكومة الجزائرية تضع سياسات وبرامج لتدعيم مستوى التنمية البشرية، إلا أن بعد هذه الفترة شهد هذا المؤشر تطور ضئيل، وعليه يمكن القول أن تعزيز مستوى التنمية البشرية في الجزائر مرهون بارتفاع أسعار المحروقات.

➤ أشارت نتائج الدراسة القياسية أن مؤشر الفعلي للعولمة المالية له تأثير سلبي على مستوى التنمية البشرية في الجزائر وهذا في المدى الطويل، وهذا نظرا لحرية دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بحيث نجد أن هذه الاستثمارات تتركز في قطاع المحروقات، فانخفاض أسعار المحروقات يؤدي إلى خروج هذه الاستثمارات من البلاد (عملية تصفية)، ويقلل من تدفاته، كما أن عدم وجود سوق مالي نشط، يؤثر على تدفقات الاستثمار المحفظي والذي يمكنه أن يكون وسيلة لسد فجوة المدخرات الوطنية، أما الحديث عن الديون الدولية، فيمكن القول أن هذه الديون أثرت بالسلب في المدى الطويل على مستوى التنمية البشرية، وهذا كون أن هذه الديون لم توجه بشكل المطلوب لتحقيق أهدافها نظرا لعدة أسباب ومن أهمها الفساد المالي.

➤ أما بالنسبة لمؤشر القانوني للعولمة المالية فليس لديه أي تأثير على مستوى التنمية البشرية في الجزائر، وهذا راجع أساسا لغياب شروط التحرير المالي، بحيث يعد التطور المالي من أهم هذه الشروط.

ومن خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات نوضحها فيما يلي:

✓ حتمية وضع سياسات وإجراءات لتنويع النشاط الاقتصادي، وهذا بتدعيم الشباب بإنشاء مؤسساتهم الخاصة في مختلف قطاعات الاقتصاد.

✓ تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بهدف جذب المزيد من المستثمرين الأجانب، بحيث تحتل الجزائر مراتب متدنية من حيث مؤشر جاذبية الاستثمار.

✓ تطوير الأنظمة المالية خاصة سوق الأوراق المالية، والذي يعد مصدرا تمويليا للاستثمار المحلي والأجنبي، وقصد تفعيل هذا السوق، وجب على الحكومة الجزائرية زرع ثقافة التعامل في البورصة، بحيث نجد أن المستثمرين المحليين يحصلون على التمويل من البنوك التقليدية فقط.

## 7. قائمة المراجع

➤ مراجع باللغة العربية

### مؤلفات:

- راييس مبروك، انعكاسات العولمة المالية على الجهاز المصرفي، دار الجنان للنشر والتوزيع، (الأردن: 2016)؛
- الجبوري حمد حسين، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، (الأردن: 2014)؛

### الأطروحات:

- عيشاوي علي، محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2018؛

### المقالات:

- جمال دقيش، والطيب مزوري، أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل استخدام مؤشر KAOPEN. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد 6، العدد 2، 2021؛
- طارق خاطر، العولمة المالية وقنوات تأثيرها على النمو الاقتصادي حتى تكون الآثار الايجابية فما هي شروط؟ مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 9، 2016؛
- طيبة عبد العزيز، بلقاسم أحمد، وطهرات عمار، أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2016 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 9، العدد 4، 2019؛
- فريد طهراوي، تحليل مكونات التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1990-2014. مجلة معارف، العدد 22، 2017؛
- لمياء عماني، العولمة المالية: ديناميكية رأس المال المالي وتطبيقاته. مجلة العلوم الاسلامية، المجلد ب، العدد 31، 2009؛
- مريم حمادي، و لحسن دردوري، قياس أثر تطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2015. مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 11، العدد 1، 2021؛ (1)، 2021؛

### المدخلات:

- أنس مسكيني، سمية صلعة، و حمزة سايح، الشمول المالي وانعكاساته على التنمية البشرية في الجزائر (دراسة قياسية خلال فترة 2004-2019)، المؤتمر العلمي الدولي حول: الهندسة الإدارية للمؤسسات المالية لتعزيز الشمول المالي كخيار لتحقيق التنمية المستدامة. يومي 23-24 ماي 2021، جامعة أحمد دراية، الجزائر؛
- حمزة سايح، و زكرياء إلياس بولنوار مناد. الفساد وأثره على الرفاهية الاقتصادية في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للفترة 2003-2019. المؤتمر العلمي الدولي الافتراضي حول: المؤسسات والرفاهية (الصفحات 1-20)، (يومي 17-18 ماي 2021)، جامعة مصطفى إسطنبولي، الجزائر؛

### مواقع الأنترنت:

- وكالة الأنباء الجزائرية. (24 12، 2019). تنمية بشرية: الجزائر الأولى مغاريا و الثالثة افريقيا. تاريخ الاسترداد 24 03، 2022، من <https://www.aps.dz/ar/algerie/81558-2019-12-24-14-55-32>

➤ مراجع باللغة الأجنبية

- Ajit, S. Financial Globalization and Human. *Journal of Human Development and Capabilities* , 13 (1), 2012.
- Haris, K., Choudhry, T. S., & Ferhana, A. Temporal effects of financial globalization on income inequality. *International Review of Economics and Finance* (74), 2021.
- Hiro, I. Financial development and financial liberalization in Asia: Thresholds, institutions and the sequence of liberalization. *Economics Faculty Publications and Presentations*, 2005.
- Katharina, v. T., & Konstantin, M. W. Financial globalisation and the labour share in developing countries: The type of capital matters. *The World Economy* (43), 2020.
- KOF Swiss Economic Institute. (n.d.). *KOF Globalisation Index*. Retrieved 12 29, 2021, from kof.ethz.ch: <https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html>
- McKinsey Global Institute. (2017). *The New Dynamics of Financial globalization*. f McKinsey & Company.
- Pesaran, H., Shin, Y., & Smith, R. Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics*. *Récupéré sur* <https://doi.org/10.1002/jae.616> , 16 (3), 2000.
- Philipe, M., & Rey, H. Globalization and Emerging Markets: With or Without Crash? *Centre For Economic Policy Research* (5165), 2002.
- Savina, G., Florian, H., Niklas, P., & Jan-Egbert, S.. The KOF Globalisation Index – revisited. *The Review of International Organizations* (14), 2019.
- Srinibash, D., Sudhansu, S. R., & Umacharan, P.. Financial Globalization and its Impact on Human Development: A Comparative Analysis of India, Singapore and Japan. *Revista Espacios* , 39 (14), 2018.
- United Nations Development Programme . (n.d.). *Human Development Reports*. Retrieved 03 24, 2022, from [www.hdr.undp.org](http://www.hdr.undp.org): <https://hdr.undp.org/en/global-reports>
- United Nations Development Programme (UNDP). *HUMAN DEVELOPMENT REPORT* . New York. 1990.

## 8. الملاحق

### الملحق 1: بيانات الدراسة

Years	HDI	IFGF	IFGJ
2000	0.637	0.47	0.28
2001	0.645	0.48	0.28
2002	0.655	0.48	0.3
2003	0.667	0.46	0.28
2004	0.677	0.43	0.32
2005	0.685	0.43	0.42
2006	0.69	0.41	0.42
2007	0.7	0.4	0.34
2008	0.702	0.38	0.31
2009	0.711	0.44	0.32
2010	0.721	0.39	0.33
2011	0.728	0.38	0.32
2012	0.728	0.38	0.32
2013	0.729	0.37	0.32
2014	0.736	0.37	0.32
2015	0.74	0.37	0.31
2016	0.743	0.35	0.31



2017	0.745	0.34	0.31
2018	0.746	0.33	0.32
2019	0.748	0.33	0.32

الملحق 2: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)				
Null Hypothesis: the variable has a unit root				
At Level				
With Constant	t-Statistic	HDI	IFGF	IFGJ
	Prob.	n0	n0	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-0.5809	-3.8448	-8.0204
	Prob.	<b>0.9681</b>	<b>0.0366</b>	<b>0.0001</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	6.1156	-2.4887	-0.4347
	Prob.	<b>1.0000</b>	<b>0.0161</b>	<b>0.5985</b>
At First Difference				
With Constant	t-Statistic	d(HDI)	d(IFGF)	d(IFGJ)
	Prob.	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.2430	-6.3464	-3.3178
	Prob.	<b>0.0209</b>	<b>0.0004</b>	<b>0.1011</b>
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4584	-5.4168	-3.9038
	Prob.	<b>0.1308</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0007</b>

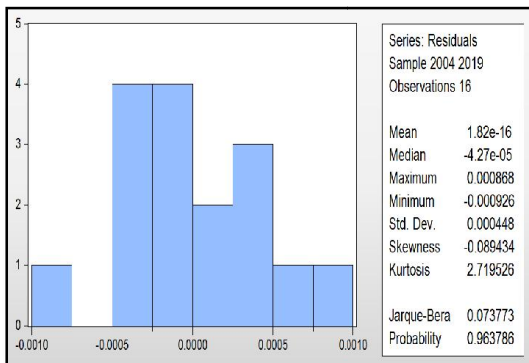
**Notes:**  
a: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at the 1% and (no) Not Significant  
b: Lag Length based on SIC  
c: Probability based on Mackinnon (1996) one-sided p-values.

**This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:**  
Dr. Imadaddin AlMosabbeh  
College of Business and Economics  
Qassim University-KSA

الملحق 3: اختبار الحدود Test Bonds

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic k	33.19571 2	10%	2.63	3.35
		5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	16	Asymptotic: n=1000		
		Finite Sample: n=35		
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

الملحق 4: اختبارات خلو النموذج من مشاكل قياسية



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.900614	Prob. F(2,2)	0.5261
Obs*R-squared	7.581670	Prob. Chi-Square(2)	0.0226

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.173320	Prob. F(11,4)	0.9906
Obs*R-squared	5.164518	Prob. Chi-Square(11)	0.9229
Scaled explained SS	0.277516	Prob. Chi-Square(11)	1.0000

## الملحق 5: نتائج علاقة طويلة الأجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IFGF	-0.326611	0.094528	-3.455173	0.0259
IFGJ	0.181533	0.124259	1.460931	0.2178
C	0.842204	0.051364	16.39685	0.0001
EC = HDI - (-0.3266*IFGF + 0.1815*IFGJ + 0.8422 )				

## الملحق 5: نتائج علاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable: D(HDI)				
Selected Model: ARDL(2, 4, 3)				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Date: 03/26/22 Time: 22:56				
Sample: 2000 2019				
Included observations: 16				
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(HDI(-1))	-0.399640	0.103815	-3.849557	0.0183
D(IFGF)	0.115011	0.015106	7.613687	0.0016
D(IFGF(-1))	0.271169	0.017994	15.06971	0.0001
D(IFGF(-2))	0.268521	0.018112	14.82555	0.0001
D(IFGF(-3))	0.116227	0.016598	7.002311	0.0022
D(IFGJ)	0.083111	0.009140	9.092848	0.0008
D(IFGJ(-1))	-0.027010	0.006570	-4.110846	0.0147
D(IFGJ(-2))	0.063054	0.009921	6.355774	0.0031
CointEq(-1)	-0.231634	0.015195	-15.24369	0.0001
R-squared	0.984730	Mean dependent var	0.005062	
Adjusted R-squared	0.967278	S.D. dependent var	0.003623	
S.E. of regression	0.000655	Akaike info criterion	-11.52420	
Sum squared resid	3.01E-06	Schwarz criterion	-11.08961	
Log likelihood	101.1936	Hannan-Quinn criter.	-11.50194	
Durbin-Watson stat	3.031717			